وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد - كلية العلوم الإسلامية

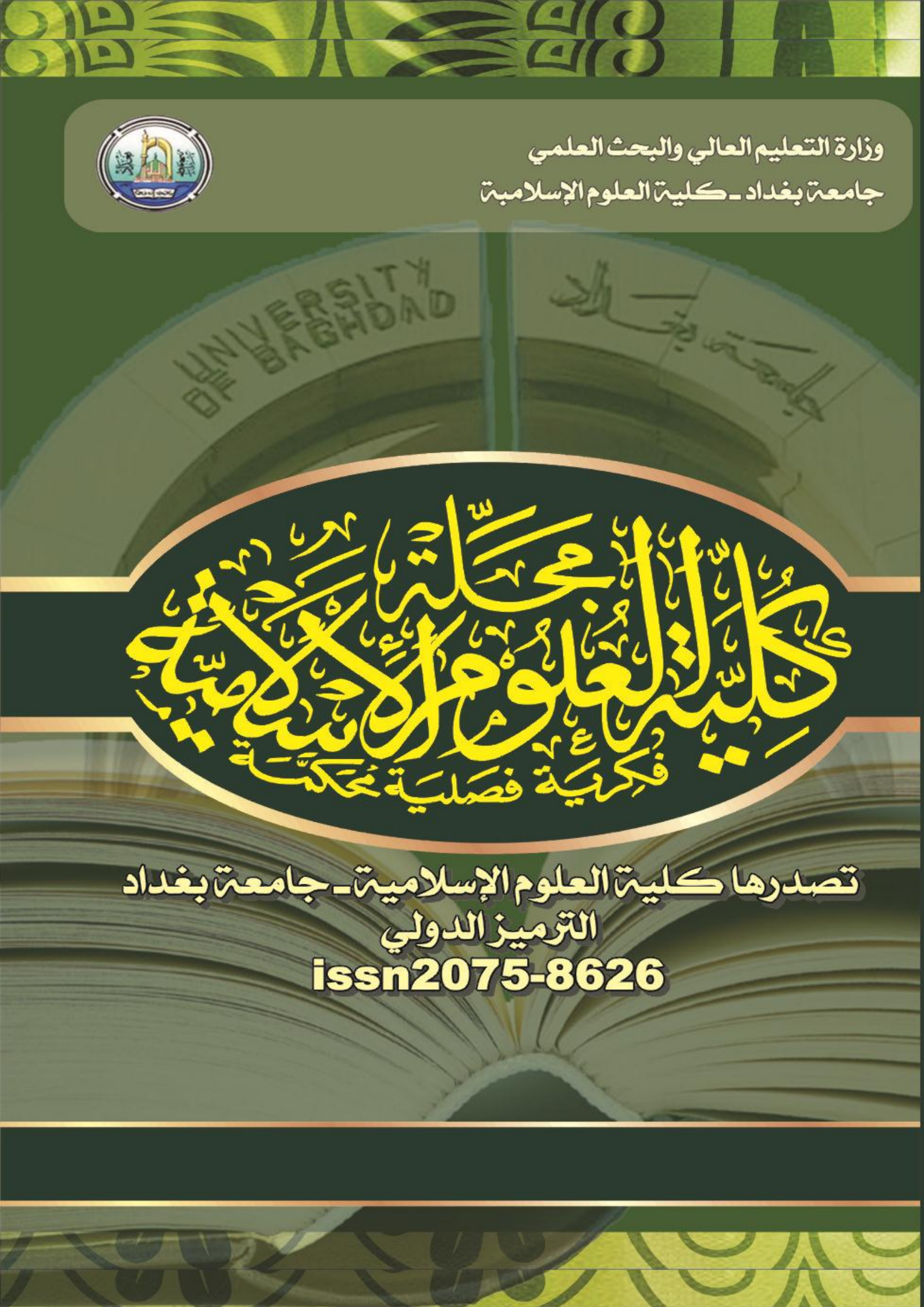

مجلة كلية العلوم الإسلامية

فكرية فصلية محكمة

تصدرها كلية العلوم الإسلامية - جامعة بغداد
الترميز الدولي
issn2075-8626

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد ـ كلية العلوم الإسلامية

مجلة كلية العلوم الإسلامية

علمية ـ فصلية ـ محكمة

تصدرها
كلية العلوم الإسلامية
جامعة بغداد

العدد ﴿ ٣٤ ﴾ ٣٠ حزيران ٢٠١٣م

ايميل المجلة : journal@cois.uobagdad.edu.iq

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٦٣٣) لسنة ١٩٩٦م

المحتويات

❖ **كلمـــــة العـــدد ٨ـ٩**

❖ **ضوابط التجديد في التفسير.**
د. عرفان رشيد شريف ١٠ـ٦٢

❖ **منهج ابي عبيدة التفسيري في مجاز القرآن.**
د. اسراء كريم عبد الله محمد أمين..... ٦٣ ـ ١٠٥

❖ **عظمة الله في خلق طائر الهدهد ـ دراسة اعجازية ـ تفسيرية.**
د. محمود عبد اللطيف حمد.....١٠٦ـ ١٤٥

❖ **أسلوب الاحالة في القرآن الكريم وبعض تطبيقاته في سورة الانعام.**
د. رائد عبد دراج ١٤٦ـ١٨٠

❖ **القائد مؤهلاته وصفاته في المنظور القرآني في ضوء سورة النمل ـ دراسة موضوعية.**
أ.م.د طه فريح صالح القيسي..... ١٨١ـ٢٢١

❖ **تراجع الدرس الحديثي في كليات العلوم الشرعية (الاسباب والمقترحات).**
د. يونس قدوري عويد.....٢٢٢ـ٢٦٠

﴿ المحتويات ﴾

❖ **أحاديث النهي عن ترويع المسلم في الكتب الستة ـ دراسة تحليلية.**
م.د أحمد نوري حسين..... ٢٦١ـ ٣١٢

❖ **من فقه السيدة أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب (رضي الله عنهما).**
د. محمد شاكر رشيد..... ٣١٣ـ٣٦٥

❖ **حكم التعامل مع اليهود في بلاد المسلمين**
د. جاسم طه حمود علي المشهداني.....٣٦٦ـ ٤١٦

❖ **الاسناد الى الفعل بين القاعدة النحوية والواقع اللغوي**
أ.م.د محمد خالد رحال العبيد
د. محمود سليمان عليوي..... ٤١٧ـ ٤٥٤

❖ **علل الاستعمال القرآني عند الحرالي (ت٦٣٧هـ)**
د. ايمن سعود متعب..... ٤٥٥ـ ٤٩٢

❖ **تنظيم المجتمع وأثره على الامن الاجتماعي**
أ.م.د عبد هادي القيسي..... ٤٩٣ـ٥١٨

الإسناد إلى الفعل
بين القاعدة النحوية والواقع اللغوي

Predicating Into the Verb
Between the Grammatical Base and the Linguistic Case

أ. م. د. محمد خالد رحال العبيدي
د. محمود سليمان عليوي
جامعة الأنبار – كلية العلوم الإسلامية / فلوجة / قسم اللغة العربية

Composed by:

Assistant Pro. Dr. Mohammad Khalid Rahal Alobeidy
Dr. Mahmood Suleiman Oleiwi

Anbar University
Faculty of Islamic Sciences\ Fallujah
Sharia Department

ملخص البحث

يناقش البحث قضية الإسناد إلى الفعل، فإن علماء العربية أجمعوا على منع الإسناد إلى الفعل؛ لأنه دائمًا مخبر به، ولا يخبر عنه، ولكن يخرق هذا الإجماع الاستعمال اللغوي، فقد وردت آيات قرآنية، وأبيات شعرية، وأمثال عربية يظهر فيها بوضوحٍ الإسناد إلى الفعل، فالبحث يناقش هذا الأمر.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أخبر عن الأمم الضالين، والصلاة والسلام على من أمر بإسناد الأمر إلى أهله، ومن نُقل حديثه بالإسناد، وعلى آله وصحبه الذين كانوا طرقًا للإسناد وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فهذا بحث يعالج قضيةً نحويةً مفادها أن الفعل لا يسند إليه؛ لأن الإسناد من علامات الاسم، أما الفعل فيقع مسندًا، وهذا ما عبروا عنه بقولهم: الفعل يُخبَر به، ولا يُخبر عنه، وعلماء العربية مجمعون على هذا الأمر، ولكننا نرى نصوصًا عربيةً فصيحة من قرآنٍ كريمٍ، ومن أشعارٍ، وكذلك أمثال عربية تخالف هذه القاعدة النحوية، ونحن نحاول أن نناقش هذه القضية، فبدأنا بمقدمةٍ، وتمهيد عرَّفنا فيه بالإسناد لغةً، واصطلاحًا، ثم بعدها دخلنا إلى الخوض بعرض الموضوع، فذكرنا نصوصًا قرآنية جاء الإسناد في ظاهر الأمر فيها إلى الفعل، وناقشنا هذه الآيات وذكرنا قول النحاة والمفسرين.

وفي الختام نسأله تعالى أن يوفقنا، والمسلمين ويقبلنا، وأن يفقهنا في كتابه الكريم، والعربية.

التمهيد:

الإسناد لغةً:

((سند: السين والنون والدال أصل واحد، يدلُّ على انضمام الشيء إلى الشيء، يقال: سندت إلى الشيء أسند سنودًا، واستندت استنادًا، وأسندت غيري إسنادًا، والسناد الناقة القوية كأنها أسندت من ظهرها إلى شيء قوي، والمسند الدهر؛ لأنَّ بعضه متضامٌّ وفلان سند، أي: معتمد، والسند ما أقبل عليك من الجبل، وذلك إذا علا عن السفح، والإسناد في الحديث أن يسند إلى قائله، وهو ذلك القياس))[١].

وبالمعنى الأول ((يقال لعميد القوم والداب عنهم والقائم بأمرهم: سندهم، أي: الذي يضافون إليه ويعتمدون عليه في مهماتهم))[٢].

جاء في المصباح المنير: ((السند، بفتحتين ما استندت إليه من حائط وغيره، و(سندت) إلى الشيء (سنودًا) من باب قعد، و(سنِدت، أسنَد) من باب تعب لغة، و(استندت) إليه بمعنى، ويعدَّى بالهمزة، فيقال: أسندته إلى الشيء، فسند هو، وما يستند إليه (مِسند) بكسر الميم، و(مُسند) بضمها والجمع مساند))[٣].

الإسناد اصطلاحًا:

عرّفه السيد الشريف، بقوله: ((الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، أعمٌّ من أن يُفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أولا))[٤].

وقال ابن هشام معرفًا الإسناد: ((وهو أن يُسندَ إليه ما تتمُّ به الفائدة، سواء كان المسند فعلا، أو اسمًا، أو جملةً))[٥].

فالإسناد عند السيد الشريف ليس مشروطًا فيه حصول الفائدة للمخاطب، فيدخل فيه كلُّ نسبةٍ سواء أفادت أم لم تفد، في حين أن ابن هشام اشترط في الإسناد حصول الفائدة، فقولنا: غلام زيد عند السيد فيها إسناد، فقد أسند غلام إلى زيد، وأما عند ابن هشام فليست من الإسناد لأنها لم تفد، والله أعلم.

والإسناد كما يفهم من كلام النحاة يقسم إلى قسمين: أولها: الإسناد إلى اللفظ، والمعنى معًا، وهو المراد بقولهم: من علامات الاسم الإسناد إليه، نحو: زيد قائم فإن المسند له القيام معنى زيد ومسماه، وليس القيام مسندًا إلى لفظ زيد، أما الفعل والحرف فلا يكونان مسندين إليهما، أي: الإسناد إلى اللفظ، والمعنى، والثاني: الإسناد إلى اللفظ فقط من غير إسنادٍ إلى المعنى، وهذا يجوز أن يسند فيه إلى الاسم، والفعل، والحرف، قال الرضي: ((واعلم أنه إذا قُصِد بكلمةٍ ذلك اللفظ دون معناها، كقولك: (أين) كلمة استفهام، و(ضرب) فعل ماضٍ، فهي عَلَم، وذلك؛ لأن مثل هذا موضوع لشيءٍ بعينه غير متناول غيره، وهو منقول؛ لأنه نُقِل من مدلول هو المعنى إلى مدلولٍ آخر هو اللفظ))[٦].

وقال ناظر الجيش متابعًا لابن مالك: ((ثم الإسناد قسمان: لفظي، ومعنوي، فاللفظي: ما عضد به الحكم على اللفظ فقط، ويشترك فيه الثلاثة، أعني الاسم، والفعل، والحرف، ويشاركها فيه الجملة أيضًا، كقولك: زيد معرب، وقام مبني على الفتح، ومن حرف جرٍّ، و(لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة)، والمعنوي: ما قصد به الحكم على معنى الكلمة، أي: مدلولها لا على لفظها، ويسمى وضعيًّا، وحقيقيًّا أيضًا، وهذا هو المختص بالأسماء))[٧].

قال ابن مالك: ((الإسناد عبارة عن تعليق خبرٍ بمخبرٍ عنه، أو طلب بمطلوبٍ منه، فإن كان باعتبار المعنى اختصَّ بالأسماء، وقيل فيه: وضعي، وحقيقي، كقولك:

زيد فاضل، وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسمٍ، نحو: (زيد) معرب، ولفعلٍ، نحو: (قام) مبني على الفتح، ولحرفٍ، نحو: (في) حرف جرٍ، ولجملةٍ، نحو: (لا حول ولا قوة إلا بالله) كنز من كنوز الجنة، فقد ظهر بهذا لِمَ قيل: (الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها)، فقيد الإسناد باعتبار المعنى؛ لأنه خاصٌّ بالأسماء بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ، فإنه عامٌّ))[٨].

وتابع أبو حيَّان ابن مالك على أن الإسناد اللفظي لا يختص بالاسم، بل هو عامٌّ في أنواع الكلمة، بقوله: ((وإنما حدَّ الإسناد بما حدَّه ليخرج بذلك الإسناد اللفظي؛ فإنه لا يختصُّ بالاسم، بل يوجد في الفعل، نحو: ضرب فعل ماضٍ، وفي الحرف، نحو: في حرف جرٍّ، وفي الجملة، نحو: زيد قائم مبتدأ وخبر))[٩].

وجاء في دستور العلماء: ((ثم اعلم: أن من خواصه الحكم عليه، أي: الإسناد إليه، فإن قلت: لا نسلم ذلك بسند قولهم: (ضرب) فعل ماض، (ومن) حرف، قلنا: إن الإسناد فيه إلى لفظ (ضرب)، ولفظ (من) لا إلى معناهما، والإسناد إلى المعنى من خواصِّ الاسم، وأما الإسناد إلى اللفظ فليس من خواصه، بل يجري في الفعل والحرف حتى في المهملات أيضًا، كما يقال: (جق) مهمل، و(ديز) مقلوب زيد، وتفصيل هذا المجمل أن الإخبار عن الحرف والفعل إِمَّا عَن لَفْظهمَا فَهُوَ جَائِز كالمثالين الْمَذْكُورين، وَإِمَّا عَن مَعْنَاهُمَا فَلَا يَخْلُو، إِمَّا أَن يعْتَبر مَعْنَاهُمَا بِلَفْظ وضع بإزائهما أَو بِغَيْر لفظ كَذَلِك، وَلَا امْتنَاع فِي الثَّانِي أَيْضًا، كَقَوْلِنَا: معنى الْفِعْل مقرون بِالزَّمَانِ وَمعنى الْحَرْف غير مُسْتَقل بِنَفسِهِ، وَالْأول إِمَّا أَن يكون بلفظهما مَعَ ضميمة وَهُوَ أَيْضًا لَيْسَ بممتنع كَقَوْلِنَا: معنى (من) غير معنى (فِي)، وَمعنى (ضرب) غير معنى كلمة (فِي)، أَو بِمُجَرَّد لَفْظهمَا، وَهُوَ غير جَائِز؛ لِأَن الْإِخْبَار عَن الْمَعْنى والإسناد إِلَيْهِ بِمُجَرَّد لَفظه خَاصَّة الِاسْم، وَهَذَا هُوَ الْجَواب الصَّوَاب فَلَا تنظر إِلَى مَا هُوَ الْمَشْهُور من أَن كلمة (من،

وَضرب) فِي القَوْل الْمَذْكُور اسمان للحرف وَالْفِعْل الْمَاضِي، وَكَذَا (جق، وديز) اسمان لجق وديز، فَإِنَّهُ لم يقل أحد من أَرْبَاب اللُّغَة باسميتهما مَعَ أَن القَوْل باسميتهما إِن كَانَ مَقْرُونا بِدَعْوَى الغموض منبع الفيوض))[١٠].

ومن النحاة من ذهب إلى أن الإسناد بنوعيه، سواء كان لفظيًّا، أو معنويًّا من خواصِّ الاسم، وليس للفعل، والحرف حظ فيه، وما جاء من قولٍ يظهر فيه الإسناد إلى الفعل، أو الحرف، نحو قولهم: نصر فعل ماضٍ، أو من حرف جرٍ فمحمول على إرادة لفظ الفعل، والحرف؛ لأن لفظيهما اسم، والكلمة إذا قصد لفظها تكون اسمًا[١١]، قال ابن هشام: ((... ... فَقيل: سَوف حرف اسْتِقْبَال، وَضرب فعل مَاض، وَضرب هَذَا اسْم وَلِهَذَا أخبر عَنْهَا بِقَوْلِك: فعل مَاض، وَإِنَّمَا فتحت على الْحِكَايَة يدلك على مَا ذكرنَا:

أَن الْفِعْل مَا دلَّ على حدث وزمان، و(ضرب) هُنَا لَا تدلُّ على ذَلِك، وَأَن الْفِعْل لَا يَخْلُو عَن الْفَاعِل فِي حَالَة التَّرْكِيب، وَهَذَا لَا يَصح أَن يكون لَهُ فَاعل، وَمِمَّا يُوضح لَك ذَلِك أَنَّك تَقول فِي زيد من ضرب زيد: زيد مَرْفُوع بِضَرب، أَو فَاعل بـ (ضَرب) فَتدخل الْجَار عَلَيْهِ، وَقَالَ لي بَعضهم: لَا دَلِيل فِي ذَلِك؛ لِأَن الْمَعْنى بِكَلِمَة ضرب فَقلت لَهُ: وَكَيف وَقع ضرب مُضَافًا إِلَيْهِ مَعَ أَنه فِي ذَلِك لَيْسَ باسم فِي زعمك، فَإِن قلت: فَإِذا كَانَ اسْمًا فَكيف أخْبرت عَنهُ بِأَنَّهُ فعل قلت: هُوَ نَظِير الْإِخْبَار فِي قَوْلك: زيد قَائِم، أَلا ترى أَنَّك أخْبرت عَن زيد بِاعْتِبَار مُسَمَّاهُ لَا بِاعْتِبَار لَفظه، وَكَذَلِكَ أخْبرت عَن (ضرب) بِاعْتِبَار مُسَمَّاهُ وَهُوَ ضرب الَّذِي يدل على الْحَدث وَالزَّمَان، فَهَذَا فِي أَنه لفظ مُسَمَّاهُ لفظ، كأسماء السُّور وَأَسْمَاء حُرُوف المعجم، وَمن هُنَا قلت: حرف التَّعْرِيف أل فَقطعت الْهمزَة، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّك لما نقلت اللَّفْظ من الحرفية إِلَى الاسمية أجريت عَلَيْهِ قِيَاس همزات الْأَسْمَاء كَمَا أَنَّك إِذا سميت بـ (إضرب) قطعت همزته، وَأما قَول ابْن مَالك: إِن الْإِسْنَاد اللَّفْظِيّ يكون فِي الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال والحروف، وَإِن الَّذِي يخْتَص بِهِ الِاسْم هُوَ الْإِسْنَاد الْمَعْنَوِيّ

فَلَا تَحْقِيق فِيهِ))[١٢].

وقال السيوطي: ((الرابع: الإسناد إليه، وهو أنفع علاماته؛ إذ به تعرف اسمية التاء من ضربت، والإسناد: تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، ولشموله القسم الثاني دون الإخبار عبرت به دونه، وسواء الإسناد المعنوي واللفظي كما حققه ابن هشام وغيره، وغلط فيه ابن مالك في شرح التسهيل؛ حيث جعل الثاني صالحًا للفعل والحرف، كقولك: ضرب فعل ماضٍ، و(من) حرف جر، ورُدَّ بأنها هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف؛ لإرادة لفظهما، ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء، فـ (ضرب) هنا مثلا اسم مسماه ضرب الدال على الحدث والزمان، وقد صرح ابن مالك نفسه في الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وإن نسبتَ لأداةٍ حكما فابن أو اعربْ واجعلنْها اسما

وفي شرح أوسط الأخفش لمبرمان: إذا قلت: هل حرف استفهام، فإنما جئت باسم الحرف، ولم تأت به على موضعه، وهذا مع ما تقدم في الكلام على (لو) معنى قولي: ومنه ما سمي به أو أريد لفظه، وعلى الثاني يتخرج قول العرب: زعموا مطية الكذب، وحديث الصحيحين: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة، حيث أسند إلى الجملة الفعلية في الأول، وللاسمية في الثاني، فالمعنى في الأول هذا اللفظ مطية الكذب، أي: يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحكي كما يركب الرجل في مسيره إلى بلد مطية ليقضي عليها حاجته، وفي الثاني هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة، أي: كالكنز في نفاسته وصيانته عن أعين الناس))[١٣].

وما يظهر مما مرَّ فإن الاسم يكون مسندًا، ومسندًا إليه، سواء أسندت إلى لفظه أو معناه، أما الفعل فلا يكون إلا مسندًا؛ لأنه محكوم به، قال ابن يعيش: ((ومن خواصِّ الاسم جواز الإسناد إليه، فالإسناد وصف دالٌّ على أنَّ المسند إليه اسم؛ إذ كان ذلك

مختصًّا به؛ لأنَّ الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد؛ وذلك لأنَّ الفعل خبر، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تُفِد المخاطب شيئًا؛ إذ الفائدة تحصل بإسناد الخبر إلى مخبرٍ عنه معروف، نحو: قام زيد، وقعد بكر، والفعل نكرة؛ لأنه موضوع للخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرةً؛ لأنه الجزء المستفاد، ولو كان الفعل معرفةً لم يكن فيه للمخاطب فائدة؛ لأنَّ حدَّ الكلام أن تبتدئ بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت، ثمَّ تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده، ولا يصحُّ أن يسند إلى الحرف أيضًا شيء؛ لأنَّ الحرف لا معنى له في نفسه، فلم يفِد الإسناد إليه، ولا إسناده إلى غيره، فلذلك اختصَّ الإسناد إليه بالاسم وحده))[١٤].

وقال عبد الله الأيوبي عن خواصِّ الاسم: ((كون الاسم مبتدأً، وفاعلا؛ وإنما كان الكون مبتدأً وفاعلا من خواصِّ الاسم؛ لأنَّ المبتدأ والفاعل إنما يوضعان؛ لأن يحمل عليهما شيء آخر، فيلزم أن يكونا ثابتين مستقرين؛ حتى يحمل عليهما غيرهما، وهو في الجملة الاسمية خبره، وفي الفعلية فعله، أو ما يشبهه بخلاف الفعل والحرف، فإنَّ الحرف لا يحمل على شيءٍ، ولا يحمل عليه شيء؛ لكونه غير مستقلٍّ، وأمَّا الفعل فمعناه مركب من ثلاثة معانٍ: الحدث، والزمان، والنسبة إلى فاعلٍ ما، وهو من حيث دلالته على الأولين مستقل، ومن حيث دلالته على النسبة غير مستقلٍّ، والمركب من المستقل ومن غير المستقل غير مستقلٍّ، ولمَّا كان الخبر يستدعي الإسناد إلى مستقلٍّ جاز وقوع الفعل خبرًا بالنسبة إلى المعنيين الأولين، ولمَّا كان المبتدأ والفاعل يستدعيان الاستقرار، وهو لا يوجد في الفعل لم يكن الفعل مبتدأً، ولا فاعلا إلا بتأويل المصدر))[١٥].

وقال العدوي: ((وإنما اختصَّ الاسم بالإسناد إليه؛ لأن الفعل وُضِع للحدث مع نسبته إلى فاعلٍ معنًى، فلا يكون إلا مسندًا، فلو أسند إليه لزم خلاف وضعه))[١٦]،

وقال أيضًا: ((واختصَّ كون الشيءِ مسندًا إليه بالاسم حتى صلح جعله علامةً؛ لأن المسند إليه مخبر عنه، إمَّا في الحال، أو في الأصل، ولا يخبر إلا عن لفظٍ دالٍّ على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدلُّ على الذات إلا ضمنًا، والحرف لا يدلُّ على معنًى في نفسه، ولهذه العلة اختصَّت التثنية والجمع، والتأنيث والتصغير، والنسبة والنداء بالاسم))[١٧]، وعليه فالفعل لا يقع مسندًا إليه، فقد أجمعوا على أن الفعل يخبر به، ولا يخبر عنه، ومع هذا فقد ورد في الفصيح من الكلام العربي ما يظهر فيه أن الإسناد وقع على الفعل، وليس على الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ البقرة: ٦، فقد أسند سواء إلى الفعل أنذر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾ الروم: ٢٤، فقد أسند الجار والمجرور (من آياته) إلى الفعل (يريكم)، ومنه كذلك المثل المشهور: تسمع بالمعيدي خير لك من أن تراه، فقد أسند (خير) إلى الفعل تسمع، وهذا مخالف لما ذهب إليه علماء النحو العربي، من أن الإسناد من علامات الاسم فقط، وليس للفعل فيه حظ.

وذكر الإمام الرازي أن من العلماء مَن لم يمنع الإخبار عن الفعل، بل أجازه محتجًا بأمورٍ[١٨]:

١. الاستعمال العربي، فقد ورد الإخبار عن الفعل في الكلام الفصيح، فقوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ البقرة: ٦، فعل، وقد أخبر عنه بقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾، ونظيره قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ يوسف: ٣٥؛ لأن فاعل (بدا) هو ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾، ومثله قوله تعالى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾ الروم: ٢٤.

٢. أن المخبر عنه بأنه فعل لا بدَّ وأن يكون فعلا، فالفعل قد أخبر عنه بأنه فعل، فإن قيل: المخبر عنه بأنه فعل هو تلك الكلمة، وتلك الكلمة اسم، قلنا: فعلى هذا: المخبر عنه بأنه فعل، إذا لم يكن فعلا بل اسمًا كان هذا الخبر كذبًا، والتحقيق أن المخبر عنه بأنه فعل، إما أن يكون اسمًا، أو لا يكون، فإن كان الأول كان هذا الخبر كذبًا؛ لأن الاسم لا يكون فعلا، وإن كان فعلا فقد صار الفعل مخبرًا عنه.

٣. أنا إذا قلنا: الفعل لا يخبر عنه، فقد أخبرنا عنه بأنه لا يخبر عنه، والمخبر عنه بهذا الخبر لو كان اسمًا لزم أنا قد أخبرنا عن الاسم بأنه لا يخبر عنه، وهذا خطأ وإن كان فعلاً صار الفعل مخبرًا عنه، ثم قال هؤلاء: لما ثبت أنه لا امتناع في الإخبار عن الفعل لم يكن بنا حاجة إلى ترك الظاهر، وهو صحة الإخبار عن الفعل.

٤. الفعل من حيث هو فعل والحرف من حيث هو حرف ماهية معلومة متميزة عما عداها، وكل ما كان كذلك صح الإخبار عنه بكونه ممتازًا عن غيره، فإذا أخبرنا عن الفعل من حيث هو فعل بأنه ماهية ممتازة عن الاسم، فقد أخبرنا عنه بهذا الامتياز.

٥. الفعل إما أن يكون عبارة عن الصيغة الدالة على المعنى المخصوص، وإما أن يكون عبارة عن ذلك المعنى المخصوص الذي هو مدلول لهذه الصيغة، فإن كان الأول فقد أخبرنا عنه بكونه دليلا على المعنى، وإن كان الثاني فقد أخبرنا عنه بكونه مدلولا لتلك الصيغة.

وقد صرَّح الرازي بصعوبة هذه الاعتراضات، بقوله: ((فهذه سؤالات صعبة في هذا المقام))[١٩].

فمما جاء في القرآن ما ظاهره أن الفعل مسند إليه، قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ البقرة: ٦؛ إذ جاء فيه الإخبار عن الفعل، وهذا مما منعه جمهور النحاة، قال الرازي: ((أما جمهور النحويين فقد أطبقوا على أنه لا يجوز الإخبار عن الفعل، فلا جرم كان التقدير: سواء عليهم إنذارك وعدم إنذارك))[٢٠].

فماذا يقول العلماء في هذه الآية، فالظاهر فيها أنه أسند (سواء) إلى الفعل، فلا يمكننا أن نقول: إن هذا الاستعمال هنا خاطئ؛ لأنه كلام رب العزة، كلام لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه، لذلك تأوَّل العلماء هذا الاستعمال، فمنهم من استثنى من قولهم: الفعل لا يخبر عنه، ما إذا كان الخبر كلمة سواء، قال الخضري: ((وأما ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ﴾ المائدة: ١١٩، فمن مواضع سبك الجملة بلا سابكٍ؛ لإضافة اسم الزمان إليها، ومنها باب التسوية، فتدبَّر))[٢١].

وقال أيضًا في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ إبراهيم: ٢١: ((قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ﴾ الخ، أعرب الجمهور سواء خبرًا مقدمًا عن الجملة بعده؛ لتأولها بمصدرٍ: أي جزعنا وصبرنا سواء علينا، أو عكسه؛ لأن الجار متعلق بسواء فيسوغ الابتداء به، وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلا سابك، كـ ﴿يَوۡمُ يَنفَعُ﴾ المائدة: ١١٩، مما أضيف فيه الظرف إلى الجملة))[٢٢].

وذهب أبو علي الفارسي إلى أن (سواء) مبتدأً، ((وما بعده مما دخل عليه حرف الاستفهام في موضع الخبر))[٢٣].

ولا يكون (سواء) خبرًا عند أبي علي؛ لأنَّه ((لا يخلو في قولك: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ من أن يرتفع بأنه مبتدأ، أو خبر مبتدأٍ، فإن رفعته

بأنه خبر لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام مخبر عنه، فإذا لم يكن مخبر عنه بطل أن يكون خبرًا؛ لأن الخبر إنما يكون عن مخبرٍ عنه، فإذا فسد ذلك ثبت أنه مبتدأ، وأيضًا، فإنه لا يجوز أن يكون خبرًا؛ لأنه قبل الاستفهام، وما قبل الاستفهام لا يكون داخلا في حيِّز الاستفهام، فلا يجوز إذن أن يكون الخبر عمَّا في الاستفهام متقدمًا على الاستفهام))[٢٤].

ومما يؤيد كون (سواء) خبرًا أن الاسم أولى بالابتداء[٢٥]، والله أعلم.

وأجاز الرضي أن يكون (سواء) في مثل هذا الأسلوب خبرًا لمبتدإٍ محذوف تقديره: الأمران سواء، بقوله: ((والذي يظهر لي أن (سواء) في مثله، خبر مبتدأ محذوف، تقديره: الأمران سواء عليَّ، ثم بيَّن الأمرين بقوله: أقمت أم قعدت، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡبِرُوٓاْ أَوۡ لَا تَصۡبِرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾ الطور: ١٦، أي: الأمران سواء، و(سواء)، لا يثني ولا يجمع، وكأنه في الأصل مصدر، وحكى أبو حاتم تثنيته وجمعه، ورده أبو علي، وقولك: أقمت أم قعدت بمعنى: إن قمت وإن قعدت، والجملة الاسمية المتقدمة، أي: الأمران سواء، دالة على جواب الشرط، أي: إن قمت، وإن قعدت فالأمران سواء عليَّ، ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء، وما أبالي، معنى الشرط، ولذلك استهجن الأخفش، على ما حكى أبو علي عنه في الحجة: أن يقع بعدها الابتدائية[٢٦]، نحو: سواء عليَّ، أو: ما أبالي: أدرهم مالك أم دينار، ألا ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل، وما ذلك إلا لتضمنه معنى الشرط، وأما قوله تعالى: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ﴾ الأعراف: ١٩٣؛ فلتقدم الفعلية، وإلا لم يجز))[٢٧].

وذهب الزمخشري إلى أن هذا الكلام مبني على المعنى، وليس على اللفظ، ولا ضير في هذا، أي: إنه هُجر فيه جانب اللفظ، والاعتماد فيه على المعنى، بقوله: ((فإن

قلت: الفعل أبدًا خبر لا مخبر عنه، فكيف صح الإخبار عنه في هذا الكلام ؟، قلت: هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلا بينًا، من ذلك قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، معناه: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن، وإن كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل))[٢٨].

ومما ذكروا للتخلص من كون الإسناد هنا إلى الفعل، أن الخبر (سواء) مسند إلى جزء مدلول الفعل، فالفعل يدلُّ على الحدث، والزمن، والنسبة إلى فاعلٍ مجهول، وهذا هو المعنى التام للفعل، فإذا كان المراد من الفعل تمام ما وضع له (الحدث، والزمن، والنسبة المجهولة) امتنع الإسناد إليه، أما إذا المراد من الفعل جزء معناه، أي: بعض ما يدلُّ عليه فلا ضير في الإسناد إليه، وما في الآية المراد من الفعل جزء ما وضع له الفعل، وهو الحدث؛ لذلك صحَّ الإسناد إليه وهذا ما ذهب إليه القاضي البيضاوي، بقوله: ((والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه، إذا أريد به تمام ما وضع له، أما لو أطلق وأريد به اللفظ، أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمنًا، على الاتساع، فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا ﴾ البقرة: ١٣، وقوله: ﴿ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ المائدة: ١١٩، وقولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه))[٢٩].

وقال ابن عاشور: ((وَأَظْهَرُ مَا قَالُوهُ وَأَسْلَمُهُ أَنَّ سَواءٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَأَنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ بَعْدَهُ مُقْتَرِنًا بِالْهَمْزَةِ فِي تَأْوِيلِ مُبْتَدَأٍ؛ لِأَنَّهُ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ؛ إِذْ تَجَرَّدَ عَنِ النِّسْبَةِ وَعَنِ الزَّمَانِ، فَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ: سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ إِنْذَارُكَ وَعَدَمُهُ))[٣٠].

وأورد الشهاب، وتابعه الآلوسي اعتراضًا مفاده: أن ما ذهب إليه البيضاوي لا يتأتى فيما إذا كان ما بعد همزة التسوية جملة اسمية، قال الشهاب: ((ثم إنّ ما ذكره المصنف أيضًا يرد عليه أنّ ما ذكره من التجوّز في الفعل بإرادة جزء معناه، وهو الحدث

لا يتأتى فيما إذا كان المعادلان بعد همزة التسوية، أو أحدهما جملة اسمية، كما في قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ الأعراف: ١٩٣، لكنه يدخل في الميل مع المعنى، وقد نقل ابن جني في إعراب الحماسة عن أبي علي رحمه الله أنه قال: الجملة المركبة من المبتدأ والخبر تقع موقع الفعل المنصوب بـ (أن)، إذا انتصب وانصرف القول به، والرأي فيه إلى مذهب المصدر كقوله تعالى:﴿ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِي مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ فَأَنتُمۡ فِيهِ سَوَآءٞ ﴾ الروم: ٢٨، ووجدت أن في التنزيل موضعًا لم يذكره، وهو قوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ النجم: ٣٥، أي: فيرى، ألا ترى أنّ الفاء جواب الاستفهام، وهي تصرف الفعل بعدها إلى الانتصاب بـ (أن) مضمرة، وأن والفعل المنصوب مصدر لا محالة، حتى كأنه قال: أعنده علم الغيب فرؤيته، كما أنّ قوله تعالى: ﴿فَأَنتُمۡ فِيهِ سَوَآءٞ ﴾ الروم: ٢٨، في معنى: هل بينكم شركة فاستواء هذا وجه السماع ا.هـ، وهذا من نفيس الفوائد، وستأتي تتمته في محله إن شاء الله تعالى))[٣١].

لهذا أيَّد الشهاب الخفاجي أن ما في الآية مما هجر فيه اللفظ إلى جانب المعنى مناصرًا ما ذهب إليه الزمخشري، بقوله: ((وما في الكشاف هو المطابق للمنقول، والحق الحقيق بالقبول، وما ذكره المصنف لا وجه له؛ لأنه ادّعى أنه استعمل فيه اللفظ في جزء معناه، وهو الحدث تجوّزًا، فلذا صحَّ الإخبار عنه كما يجوز الإخبار عما يراد به مجرّد لفظه، نحو: ضرب ماضٍ مفتوح الباء، وهو مما صرّحوا به لكن، قوله إنّ نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ ءَامِنُواْ ﴾ البقرة: ١٣، منه يقتضي أنّ كل مقول للقول مما قصد به مجرّد لفظه اتساعًا، وليس بصحيح، فإنه أريد به معناه الموضوع له، ولفظه إنما يدلّ على إرادة القول لا نفسه كما في المثال السابق، ألا ترى قوله تعالى:﴿ قَالُواْ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۘ وَٱللَّهُ

يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ المنافقون: ١ فلو لم يرد معناه الخبري لم يكذبوا))[٣٢].

ولما كان إيراد الفعل، وإرادة جزء معناه، ما هو إلا عدول عن الاستعمال الحقيقي إلى المجازي، ولا بدَّ من أن يكون لهذا العدول فائدة، وذكروا للعدول هنا فائدتين، إحداهما لفظية، وهي ما تقرر عندهم من أن الاستفهام بالفعل أولى من الاستفهام بالمصدر، فأدوات الاستفهام تليها الأفعال، وليس الأسماء، لذلك حسن دخول همزة الاستفهام، وأم على الفعل؛ لأنه لا يحسن دخولهما على المصدر[٣٣]، والله أعلم.

أما الفائدة الثانية فهي معنى التجدد، الذي يدلُّ عليه الفعل، باعتبار دخول الزمن في دلالة الفعل، الذي من شأنه التغيُّر والتجدد في مفهوم الفعل، فإنه يؤذن بكون التجدد معتبرًا في الحدث المقترن به[٣٤]، وإلا فإنه لا يدلُّ على التجدد، إن جرد عن الزمن كما هنا، لذلك عبَّر البيضاوي عنه هنا بقوله: ((وإنما عدل هنا عن المصدر إلى الفعل، لما فيه من إيهام التجدد))[٣٥].

قال شيخ زادة: ((ففي لفظ الفعل إيهام تجدد الإنذار ووقوعه، وعدم نفع ذلك أصلا، وهو أدلُّ على إفادة اليأس، وقطع رجاء الإيمان منهم بالكلية، ولو قيل: سواء عليهم إنذارك، وعدم إنذارك لم يفهم منه المعنى المذكور، وإنما يدلُّ على عدم نفع الإنذار في الجملة))[٣٦].

وما ذهب إليه شيخ زادة وغيره مأخوذ من قول الفخر الرازي: ((فَإِنْ قِيلَ: الْعُدُولُ عَنِ الْحَقِيقَةِ إِلَى الْمَجَازِ لَا بُدَّ وَأَنْ يَكُونَ لِفَائِدَةٍ زَائِدَةٍ، إِمَّا فِي الْمَعْنَى، أَوْ فِي اللَّفْظِ، فَمَا تِلْكَ الْفَائِدَةُ هاهنا؟ قُلْنَا: قَوْلُهُ:﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ مَعْنَاهُ: سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ إِنْذَارُكَ وَعَدَمُ إِنْذَارِكَ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا قَدْ بَلَغُوا فِي الْإِصْرَارِ وَاللَّجَاجِ

وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْآيَاتِ وَالدَّلَائِلِ إِلَى حَالَةٍ مَا بَقِيَ فِيهِمُ الْبَتَّةَ رَجَاءُ الْقَبُولِ بِوَجْهٍ، وَقَبْلَ ذَلِكَ مَا كَانُوا كَذَلِكَ، وَلَوْ قَالَ: سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ إِنْذَارُكَ وَعَدَمُ إِنْذَارِكَ لَمَا أَفَادَ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى إِنَّمَا حَصَلَ فِي هَذَا الْوَقْتِ دُونَ مَا قَبْلَهُ، وَلَمَّا قَالَ: أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ أَفَادَ أَنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ إِنَّمَا حَصَلَتْ فِي هَذَا الْوَقْتِ، فَكَانَ ذَلِكَ يُفِيدُ حُصُولَ الْيَأْسِ وَقَطْعَ الرَّجَاءِ مِنْهُمْ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ ذَلِكَ))[٣٧].

لكن يرد على إرادة التجدد من الفعل أن المراد من الفعل، جزء معناه، وهو الحدث، فهو مستعمل في بعض من دلالته، من غير أن يلحظ فيه الزمن، والتجدد إنما يفهم من الزمن الذي يقترن به الحدث، فإذا ما انتفت دلالة الفعل على الحدث، انتفت دلالته على التجدد، إلا أن يقال إنما يدلُّ على الحدث بناءً على المعنى، وهو مما يؤيد ما ذهب إليه الزمخشري من أن هذا الاستعمال مما هجر فيه جانب اللفظ، وغلب فيه جانب المعنى، والله أعلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ الروم: ٢٤، فقد وقع الفعل (يريكم) في ظاهر الأمر مسندًا إليه (مبتدأ)، وشبه الجملة من الجار والمجرور قبله خبر مقدم، ولما كان الإسناد إلى الفعل مخالفًا لما ذهب إليه جمهور النحاة فقد تأولوا هذا الاستعمال بأوجهٍ[٣٨]:

١. أَنْ يكونَ جملةً من مبتدأ و خبرٍ، إلاَّ أنه حُذِفَ الحرفُ المصدريُّ، ولمَّا حُذِفَ بَطَلَ عملُه، والأصل: ومِنْ آياتِه أَنْ يُرِيَكم.
٢. أنَّ قوله: (مِنْ آياتِه) متعلِّقٌ بـ (يُرِيكم)، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ من البرق، والتقديرُ: ويُرِيْكم البرقَ مِنْ آياته، فيكون قد عَطَفَ جملةً فعليةً على جملةٍ اسمية.

وفي هذا مخالفة لنظرائه في الآيات السابقة، واللاحقة، فإنها كلها مبنية على المبتدأ والخبر، قال الآلوسي: ((وفي الكشف: لعل الأوجه: أن يكون (من آياته) خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: من آياته ما يذكر، أو ما يتلى عليكم، ثم قيل: (يُرِيكُمُ الْبَرْقَ) بيانًا لذلك، ثم قال: وهذا أقلُّ تكلفًا من الكل، وأنت تعلم أن الأوجه ما توافق الآية به نظائرها))[٣٩].

٣. أنَّ (يُرِيْكُم) صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، أي: ومِنْ آياتِه آيةٌ يُريكم بها، أو فيها البرقُ فحُذِفَ الموصوف والعائدُ عليه.

٤. وجوَّزوا فيه أن يكون مما نُزِّل فيه الفعل منزلة المصدر، فلا تقدر (أن)، بل الفعل مستعمل في جزء معناه، وهو الحدث مقطوع فيه النظر عن الزمان، فيكون اسمًا في صورة الفعل، كما أن صلة (أل) فعل في صورة الاسم، فـ (يريكم) بمعنى الرؤية، ، فتقدير الآية على تقدير أن ينزل الفعل منزلة المصدر: ومن آياته إراءتكم البرق، ((ووجه كونها آيةً أن السحاب ليس فيه إلا الماء، والهواء وخروج النار منهما بحيث تحرق الجبال في غاية البعد، فلا بدَّ له من خالقٍ قادرٍ على جميع ما يشاء))[٤٠].

وأما العلة التعبيرية المرادة من حذف (أن) المصدرية هنا كما ذكر البقاعي، فهي عين العلة المذكورة في آية البقرة: ٦، التي نبَّه إليها الفخر الرازي هناك، وهي إرادة التجدد؛ لأن البرق يتجدد في وقتٍ دون وقتٍ، قال البقاعي: ((ولما كان لمعان البرق جديرًا بالتماع البصر عند أول رؤية، وكان يتجدد في حين دون حين، عبر بالمضارع حاذفًا الدال على إرادة المصدر؛ للدلالة على التجدد المعجب منه فقال: (يريكم البرق)، أي: على هيئات وكيفيات طالما شاهدتموها، تارة تأتي بما يضر، وتارة بما يسر))[٤١].

وما ورد في الآية السابقة يرد هنا، أي: أن التجدد إنما يفهم من دلالة الفعل على الزمن، وهنا المراد من الفعل جزء معناه، وهو الحدث، وليس فيه دلالة على الزمن؛ لأنه غير مستعمل في تمام معناه، بل في جزء معناه، وهو الحدث، إلا أن يقال إنما يدلُّ على الحدث بناءً على المعنى، وهو مما يؤيد ما ذهب إليه الزمخشري من أن هذا الاستعمال مما هجر فيه جانب اللفظ، وغلب فيه جانب المعنى.

أما إذا قلنا: إن (أن) المصدرية محذوفة فليس فيه دلالة على التجدد؛ لأنه حينئذٍ مؤول بالمصدر، وهو اسم، وإنما يأتي التجدد من الفعل، وليس الاسم، والله أعلم.

قال أبو البقاء الكفوي: ((والفعل إذا أول بالمصدر لا يكون له دلالة على الاستقبال، وامتناع الإخبار عن الفعل إنما يكون إذا كان مسندًا إلى مجموع معناه، معبرًا عنه بمجرد لفظه مثل: ضرب، قتل))[٤٢].

وقد ذكر ابن عاشور علةً أخرى، فالمراد من اختلاف الأسلوب وتغيره في الآيات السابقة، واللاحقة لقوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ الروم: ٢٤، تقرير الناس بهذه الآية؛ لأنها غير متصلة بذواتهم، فهي خارجة عنهم، بقوله: ((وَمِنْ بَدِيعِ الِاسْتِعْمَالِ تَفَنُّنُ هَذِهِ الْآيَاتِ فِي التَّعْبِيرِ عَنْ مَعَانِي الْمَصْدَرِ بِأَنْوَاعِ صِيَغِهِ الْوَارِدَةِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، مِنْ تَعْبِيرٍ بِصِيغَةِ صَرِيحِ الْمَصْدَرِ تَارَةً كَقَوْلِهِ: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الروم: ٢٢، وَقَوْلِهِ: ﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦ ﴾ الروم: ٢٣، وَبِالْمَصْدَرِ الَّذِي يَنْسَبِكُ مِن اقْتِرَانِ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي ﴿ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا ﴾الروم: ٢١، وَاقْتِرَانِهَا بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ﴾ الروم: ٢٥، وَبِاسِمِ الْمَصْدَرِ تَارَةً ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ الروم: ٢٣، وَمَرَّةً بِالْفِعْلِ الْمُجَرّد المؤوّل بِالْمَصْدَرِ ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ ﴾ ،

وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَ الْمَجْرُورَ مُتَعَلِّقًا بِـ ﴿يُرِيكُمُ﴾ ، وَتَكُونُ (مِنْ) ابْتِدَائِيَّةً فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الْبَرْقِ، وَتَكُونُ جُمْلَةُ ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ ، مَعْطُوفَةً عَلَى جُمْلَةِ ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ الرّوم: ٢٣ إِلَخْ، فَيَكُونُ تَغْيِيرُ الْأُسْلُوبِ؛ لِأَنَّ مَنَاطَ هَذِهِ الْآيَةِ هُوَ تَقْرِيرُ النَّاسِ بِهَا؛ إِذْ هِيَ غَيْرُ مُتَّصِلَةٍ بِذَوَاتِهِمْ، فَلَيْسَ حَظُّهُمْ مِنْهَا سِوَى مُشَاهَدَتِهَا، وَالْإِقْرَارِ بِأَنَّهَا آيَةٌ بَيِّنَةٌ، فَهَذَا التَّقْرِيرُ كَالَّذِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ الرعد: ٢، وَلِيَتَأَتَّى عَطْفُ ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ الروم: ٢٤، عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَكْمِلَةٌ لِهَذِهِ الْآيَةِ))[٤٣].

ومما قرره النحاة أن زمن الفعل المضارع المجرد من أدوات النصب، والجزم يحتمل الحال، والاستقبال، ولكنه ظاهر في الحال، فإذا ما دخلت عليه إحدى أدوات النصب، فزمنه نصٌّ في الاستقبال، وانتفت دلالته على الحال، فمن هذا يمكن القول: إن الإراءة تكون في الحال، والاستقبال؛ لأن الفعل مجرد عن علم الاستقبال، وهو (أن)؛ لأنها أمُّ أدوات النصب، فلو ذكرت (أن) كان زمنه مستقبلا، فتكون الإراءة في الاستقبال، وليس في الحال، والمراد الإراءة في الحال، والاستقبال، والله أعلم.

ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ يوسف: ٣٥، فقد ورد الفعل (بدا)، وظاهر الكلام يدلُّ على أن فاعله الجملة الفعلية ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ ، وهذا ما نُسِب إلى سيبويه، قال النحاس: ((﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ ، فيه ثلاثة أقوال: فمذهب سيبويه أنَّ ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ في موضع الفاعل، أي: ظهر لهم أن يسجنوه، وقال محمد بن يزيد: هذا غلط لا يكون الفاعل جملة، ولكن الفاعل ما دلّ عليه ﴿بَدَا﴾ ، أي: بدا لهم بداء، فحذف الفاعل؛ لأن الفعل يدلُّ عليه))[٤٤].

واختلفوا في وقوع الجملة فاعلا، فذهب بعض النحاة إلى جوازه، نحو: يعجبني يقوم زيد، قال ابن هشام: ((وَاخْتلف فِي الْفَاعِل ونائبه: هَل يكونَانِ جملَة أم لَا ؟، فَالْمَشْهُور الْمَنْع مُطلقًا وَأَجَازَهُ هِشَام وثعلب مُطلقًا، نَحْو: يُعجبنِي قَامَ زيد، وَفصَّل الْفراء وَجَمَاعَة، ونسبوه لسيبويه فَقَالُوا: إِن كَانَ الْفِعْل قلبيًا وَوجد مُعَلّق عَن الْعَمَل، نَحْو: ظهر لي أَقَامَ زيد صَحَّ، وَإِلَّا فَلَا، وحملوا عَلَيْهِ ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ﴾ ، وَمنعُوا: يُعجبنِي يقوم زيد، وأجازهما هِشَام وثعلب، واحتجا بقوله: وَمَا راعني إِلَّا يسير بشرطة ...

وَمنع الْأَكْثَرُونَ ذَلِك كُلَّه، وَأَوَّلُوا مَا ورد مِمَّا يُوهِمهُ، فَقَالُوا: فِي بدا ضمير البداء، وَتسمع ويسير على إِضْمَار أَن))[٤٥].

ولمَّا كان الإسناد إلى الفعل ممنوعًا عند الجمهرة من النحاة أخذ المفسرون يتأولون الفاعل في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم﴾ ، فذكر السمين الحلبي أن في فاعل بدا، أربعة أوجهٍ، بقوله: ((قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا﴾ ، في فاعله أربعة أوجهٍ، أحسنها: أنه ضمير يعود على السَّجن بفتح السين أي: ظهر لهم حَبْسُه، ويدلُّ على ذلك لفظة (السِّجن) في قراءة العامة، وهو بطريق اللازم، ولفظُ (السَّجن) في قراءة مَنْ فتح السين، والثاني: أن الفاعل ضمير المصدر المفهوم مِنْ الفعل وهو ﴿بَدَا﴾ ، أي: بَدا لهم بداءٌ، وقد صَرَّح الشاعرُ به في قوله:

..... بَدا لك في تلك القَلوص بداءُ

والثالث: أن الفاعلَ مضمرٌ يدلُّ عليه السياق، أي: بدا لهم رأيٌ، والرابع: أنَّ نفسَ الجملة مِنْ ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ ، هي الفاعل، وهذا من أصول الكوفيين))[٤٦].

وذكر الآلوسي أن الذي يظهر من كلام ابن مالك ((أنَّ الفاعل في ذلك الجملة؛ لتأويلها بالمفرد حيث قال[٤٧]: وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل، كما جاز في باب المبتدأ، نحو: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ البقرة: ٦، ويس: ١٠، وجمهور النحاة لا يجوزون ذلك كما حقق في موضعه))[٤٨].

وذهب السهيلي إلى جملة ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ ، في موضع نصبٍ مفعول به، وأن فاعل الفعل ﴿بَدَاۡ﴾ هو الضمير المجرور من قوله: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم ﴾ ، وهذا كله مبنيٌ على المعنى.

قال السهيلي: ((﴿بَدَا﴾: فعل ماضٍ، فلا بدَّ له من فاعل، والجملة المؤكدة باللام، لا تكون في موضع فاعلٍ أبدًا، وإنما تكون في موضع مفعول بـ (علمت أو علموا)، فهي ههنا في موضع المفعول، وإن لم تكن في اللفظ (علموا)، ففي اللفظ ما هو في معناه؛ لأن قوله: ﴿بَدَاۡ﴾، معناه: ظهر للقلب لا للعين، وإذا ظهر الشيء للقلب فقد علم، والمجرور من قوله: ﴿لَهُم﴾ ، هو الفاعل، فلما حصل معنى العلم، وفاعله متقدمًا على الجملة المؤكدة باللام، صارت الجملة مفعولاً لذلك العلم، كما تقول: (علمت ليقومنَّ زيد)، و(لام الابتداء، وألف الاستفهام) يكون قبلهما أفعال القلب ملغاة، فكذلك،﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾ البقرة: وقعت الجملة الاستفهامية في المعنى بعد فعل من أفعال القلب وبعد فاعله، كما تقدم بيان ذلك، حين قدرناه بقولك: (لا يبالون)، فالواو في (يبالون) هو الفاعل، والضمير في (عليهم) هو الفاعل في المعنى، ألا ترى كيف اختص بـ (على) من بين حروف الجر؛ لأن المعنى إذا كان يرجع إلى عدم المبالاة، فقد هان عليك الأمران، وصار أخفَّ شيءٍ على من لا يباليهما، ولا يلتفت إليهما، فتأمله تجد المعاني صحيحة، والفوائد كثيرة مزدحمة تحت هذا اللفظ الوجيز، فكذلك نبت عنه كثير من

الأفهام حتى تناقضت عليهم الأصول التي أصَّلوها، واضطربوا في الجواب عن الاعتراضات التي ألزموها، مع ما غاب عنهم من فوائد هذه الآيات وإعجازها، وسمانة هذه الكلمات على إيجازها، وبالله التوفيق))[٤٩].

فجملة ﴿لَيَسْجُنُنَّهُ﴾ ، عند السهيلي في موضع نصبٍ مفعول به، إلا أنها عند من يرى أن الفاعل مضمر مفسرة لذلك الفاعل، فتقدير الفاعل عندهم: بدل لهم سجنه، قال أبو حيان: ((وَالَّذِي أَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى السِّجْنِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ: لَيُسْجَنَنَّ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِ: السِّجْنُ عَلَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ، أَوْ عَلَى السَّجْنُ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ فَتَحَ السِّينَ))[٥٠].

ومنه قوله تعالى:﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ إبراهيم: ٤٥

فإن ظاهر الأمر أنه أسند الجملة الاستفهامية إلى الفعل تبيَّن، وهذا مما منعه جمهور النحاة؛ لأن الجملة لا تكون فالعل، ومنعوه هنا لأمرين ((أَحَدُهُمَا: أَنَّ الِاسْتِفْهَامَ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ، وَالثَّانِي: أَنَّ كَيْفَ لَا تَكُونُ إِلَّا خَبَرًا، أَوْ ظَرْفًا، أَوْ حَالًا عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي ذَلِكَ))[٥١].

فذهب أغلب المفسرين إلى أن فاعل (تبيَّن) ((مُضْمَرٌ دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ؛ أَيْ تَبَيَّنَ لَكُمْ حَالُهُمْ))[٥٢].

وقال السمين الحلبي: ((قوله: ﴿وَتَبَيَّنَ﴾ ، فاعلُه مضمرٌ لدلالةِ الكلامِ عليه، أي: حالُهم وخبرُهم وهلاكُهم، و(كيف) نَصْبٌ بفَعَلْنا، وجملةُ الاستفهامِ ليست معمولةً لـ (تَبَيَّن)؛ لأنه من الأفعال التي لا تُعَلَّق، ولا جائزٌ أن يكونَ (كيف) فاعلاً؛ لأنها: إمَّا شرطيةٌ أو استفهاميةٌ، وكلاهما لا يعمل فيه ما تقدَّمه، والفاعلُ لا يتقدَّم عندنا، وقال

بعض الكوفيين: إنَّ جملةَ كيف فَعَلْنا هو الفاعلُ، وهم يُجيزون أن تكونَ الجملةُ فاعلاً، وقد تقدَّم هذا قريبًا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾ يوسف: ٣٥))[٥٣].

وذكر أبو السعود أن فاعل (تبيَّن) هو فعلنا العجيب بهم، وذكر أن سبب العدول عن ذكر الفاعل إلى الدلالة عليه دلالةً غير صريحةٍ هو للمبالغة، قائلا: (((﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمۡ﴾ ، بمشاهدة الآثار وتواترِ الأخبار ﴿كَيۡفَ فَعَلۡنَا بِهِمۡ﴾ من الإهلاك والعقوبة؛ بما فعلوا من الظلم والفساد، و(كيف) منصوبٌ بما بعده من الفعل، وليس الجملةُ فاعلاً لـ (تبيَّن) كما قاله بعضُ الكوفيين، بل فاعله ما دلت هي عليه دَلالةً واضحةً، أي: فعلنا العجيبَ بهم، وفيه من المبالغة ما ليس في أن يقال: ما فعلنا بهم، كما مرَّ في قوله تعالى: ﴿لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾))[٥٤].

والمبالغة التي ذكرها أبو السعود فهما من العدول عن ذكر الفاعل إلى الإشارة إليه؛ لأن العرب لا يعدلون عن شيءٍ إلى شيءٍ إلا وهم يرمون ويقصدون معنًى، وفي الغالب هو المبالغة، والله أعلم.

جاء في المثل السائر: ((واعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه في كلامه إلا العارف برموز الفصاحة والبلاغة الذي اطَّلع على أسرارهما وفتش عن دفائنهما، ولا تجد ذلك في كل كلام فإنه من أشكل ضروب علم البيان وأدقها فهمًا وأغمضها طريقًا))[٥٥].

وقال ابن عاشور: ((ومن شأن بلغاء العرب أنهم لا يعدلون عن الأصل إلا وهم يرمون إلى غرض عدلوا لأجله))[٥٦].

وعلى هذا فلا بدَّ من أن يكون للعدول من شيءٍ إلى شيءٍ علة، وغاية، وهذا الغاية والعلة لا نعلمها كما هي، فليس من شرطٍ أن تكون غاية العدول هنا هي المبالغة، فقد يكون شيء آخر غير المبالغة هو سبب العدول، لكن لمَّا لم ظهر علة واضحة للعدول لجأنا إلى المبالغة، والله أعلم.

قال الرازي: ((الحكمة لا بدَّ منها، ولا نعلمها كما هي، لكن نقول ما يخطر بالبال))(٥٧).

ومن الإضافة إلى الفعل قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ المائدة: ١١٩

والمضاف إليه لا يكون إلا اسمًا؛ لأنه مجرور، فقد ذكروا أن من علامات الأسماء الجر، سواء كان بحرف الجر، أو بالمضاف، أو بالتبعية، ولكنهم جوَّزوا إضافة الظروف إلى الأفعال؛ لأن الفعل عند وقوعه مضافًا إليه يكون بمعنى المصدر، قال النحاس: ((وإنّما جاز أن يضاف إلى الفعل ظروف الزمان؛ لأن الفعل بمعنى المصدر))(٥٨).

وقال ابن السراج: ((اعلم: أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك، فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال؛ لأن الزمان مضارعٌ للفعل؛ لأن الفعل له بُنِي، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: أتيتكُ يوم قام زيدٌ، وأتيتُك يوم يقعدُ عمرو))(٥٩).

وقال الخضري: ((وأما(يَنفَعُ)المائدة: ١١٩، فمن مواضع سبك الجملة بلا سابكٍ؛ لإضافة اسم الزمان إليها، ومنها باب التسوية، فتدبَّر))(٦٠).

وذكر الرضي أن الجملة إذا كانت بمعنى المفرد صحَّ وقوعها موقع المفرد، وبذلك يصحُّ الإسناد إليها، فقال وهو يتحدث عن فعلية (نِعْم): ((ثم نقول: إنهما بعد ذلك، وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما كلامًا صارا مع فاعليهما بتقدير المفرد، كصفة متقدمة على موصوفها، كما في قوله:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل فالسند

وجرد قطيفة، فصار معنى نِعْم الرجل: رجل في غاية الجودة، فكأنه كان أصل نِعْم الرجل: رجلٌ نعم، أي جيد، فصارا معًا جزء جملة بعدما كانا جملة مستقلة، ولهذا نظائر، نحو قوله تعالى:﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾ البقرة: ٦، وظننت زيدًا قائمًا، على ما مرَّ في باب ظننت، ونحو: ﴿يَوۡمَ يَجۡمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ ﴾ المائدة: ١٠٩، فإن الجمل في هذه الصور منسلخة عن معنى الجملية؛ بدليل كون مضمون الأولى مبتدأ، على ما قيل، وكون مضمون الثانية مفعولا، ومضمون الثالثة فاعلا، ومضمون الرابعة مضافًا إليه، ومبني كلامهم أن الجمل إذا كانت بمعنى المفرد، فإن كانت علمًا فهي محكية مطلقًا، وإن لم تكن، فإن كانت فعلية تركت على حالها، كما مرَّ في باب علمت، قال تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ يوسف: ٣٥، أي: بدالهم سجنهم إياه))[٦١].

الخاتمة

هذه أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وهي:

١. منع النحاة الإسناد إلى الفعل؛ لأنه من خواصِّ الاسم، وما جاء مخالفًا لهذه القاعدة فإن الإسناد فيها إلى بعض ما يدلُّ عليه الفعل وهو الحدث، والذي منعه النحاة أن يكون الإسناد إلى الفعل بدلالته الكلية، أي: دلالته على الحدث، والزمن، والنسبة إلى فاعلٍ مجهول.
٢. أجاز النحاة الإسناد إلى الفعل، والحرف إذا أريد به لفظه، نحو قولهم: نصر فعل ماضٍ ...، ونحو: في حرف جرٍ ... .
٣. الإسناد كما يفهم من كلام النحاة يقسم إلى قسمين: أولها: الإسناد إلى اللفظ، والمعنى معًا، وهو المراد بقولهم: من علامات الاسم الإسناد إليه، نحو: زيد قائم فإن المسند له القيام معنى زيد ومسماه، وليس القيام مسندًا إلى لفظ زيد، أما الفعل والحرف فلا يكونان مسندين إليهما، أي: الإسناد إلى اللفظ، والمعنى.
٤. وما أسند في الآيات القرآنية إلى الفعل، جاء مخالفًا للأصل؛ لأن الأصل هو الإسناد إلى الفعل، وإذا عدل العربي الفصيح البليغ في كلامه من الأصل إلى غيره، فلا بدَّ من أن يكون لهذا العدول من سبب، وغرض عُدِل لأجله، ذكره بعض المفسرين.
٥. أجاز النحاة الإسناد إلى الفعل إذا كان الخبر كلمة سواء، وكذلك أجازوه إذا كان ظرف الزمان إلى الجملة.
٦. ومن النحاة من ذهب إلى أن الإسناد بنوعيه، سواء كان لفظيًّا، أو معنويًّا من خواصِّ الاسم، وليس للفعل، والحرف حظ فيه، وما جاء من قولٍ يظهر فيه الإسناد إلى الفعل، أو الحرف، نحو قولهم: نصر فعل ماضٍ، أو من حرف جرٍ

فمحمول على إرادة لفظ الفعل، والحرف؛ لأن لفظيهما اسم، والكلمة إذا قصد لفظها تكون اسمًا.

٧. من العلماء مَن لم يمنع الإخبار عن الفعل، بل أجازه محتجًا بأمورٍ، ذكرت في ثنايا البحث، وقد صرَّح الرازي بصعوبة هذه الاعتراضات، بقوله: ((فهذه سؤالات صعبة في هذا المقام))[٦٢].

المصادر

١. الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٢. إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط (٢)، عالم الكتب، مكتبة النهضة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٣. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د، ت).

٤. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان النحوي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (د، ت).

٥. التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط (١)، دار الكتاب العربي – بيروت – ١٤٠٥هـ.

٦. تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم): أبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٧. تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٨. تفسير البيضاوي: الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد (ت٦٩١هـ)، مطبوع مع حاشية الشهاب.

٩. تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور (ت١٣٩٣هـ)، دار سحنون للنشر والتوزيع – تونس – ١٩٩٧م.
١٠. التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، ط (١)، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٥هـ – ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
١١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: محمد الخضري الشافعي، علق عليها، تركي فرحان المصطفى، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
١٢. حاشية الدسوقي على المغني: مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، ضبطه، وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
١٣. حاشية زادة على تفسير البيضاوي: شيخ زادة، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي (ت٩٥١هـ)، مطبوع بالأوفسيت في مكتبة الحقيقة، استانبول، تركيا، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
١٤. حاشية السيالكوتي على حاشية عبد الغفور على الجامي: عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي، السيالكوتي (ت١٠٦٧هـ)، دار الطباعة العامرة، اسطنبول، ١٣٠٨هـ.
١٥. حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الرضي على الكافية، مطبوع مع شرح الرضي على الكافية.
١٦. حاشية الشمُنِّي على المغني: أحمد بن محمد الشُمُنِّي (ت٨٧٣هـ)، مطبعة محمد أفندي، (د، ت).

١٧. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الراضي): الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت١٠٦٩هـ) ضبطه، وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٧م.

١٨. حاشية العدوي على شرح شذور الذهب: الشيخ محمد عبادة العدوي (ت١١٩٣هـ)، دار إحياء الكتب العربية، لعيسى البابي الحلبي وشركائه، (د، ت).

١٩. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وضع حواشيه، وعلَّق عليه: كامل مصطفى الهنداوي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٢٠. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق (د، ت).

٢١. دستور العلماء:

٢٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الآلوسي، شهاب الدين محمود (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط (٢)، دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٤٠٤هـ.

٢٣. شرح الإظهار لعبد الله الأيوبي: الشيخ عبد الله بن صالح بن اسماعيل، اسطنبول، ١٣٠٨هـ.

٢٤. شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد): ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، ط (١)، دار السلام، مصر، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٢٥. شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
٢٦. شرح الرضي على الكافية: (كتاب الكافية في النحو): الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت – (د، ت).
٢٧. شرح المفصل: ابن يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب – بيروت، (د، ت).
٢٨. شرح شذور الذهب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مطبوع مع حاشية العدوي.
٢٩. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
٣٠. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: : أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣١. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: أبو الفتح ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت، ١٩٩٥م.
٣٢. مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٣٣. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت.
٣٤. معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٣٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، مطبوع مع حاشية الدسوقي على المغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
٣٦. نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢ م.
٣٧. نظم الدرر في ترتيب الآيات والسور: البقاعي، برهان الدين أبو الحسن إبراهيم بن عمر (ت٨٨٥هـ)، وضع حواشيه: عبد الرزاق غالب المهدي، ط (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
٣٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

الهوامش:

(١)معجم مقاييس اللغة: ٣ / ١٠٥.

(٢)مشارق الأنوار: ٢ / ٢٢٢.

(٣)المصباح المنير: ٢٩١.

(٤)التعريفات: ٤٣.

(٥)شرح شذور الذهب: ١ / ٣١، مطبوع مع حاشية العدوي.

(٦)شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٣٦، وينظر: حاشية الشمني على المغني: ٢ / ٣٧٣.

(٧)شرح التسهيل لناظر الجيش: ١ / ١٥٠.

(٨)شرح التسهيل لابن مالك: ١ / ١٦ – ١٧.

(٩)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١ / ٤٤، و١ / ٤٥ – ٤٦.

(١٠)دستور العلماء: ١ / ٥٨ – ٥٩.

(١١)ينظر: حاشية الدسوقي على المغني: ٣ / ٤٩٠.

(١٢)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٣ / ٤٨٨ – ٤٩٠، وينظر: همع الهوامع: ١ / ٢٩.

(١٣)همع الهوامع: ١ / ٢٩.

(١٤)شرح المفصل لابن يعيش: ١ / ٢٤.

[١٥]شرح الإظهار لعبد الله الأيوبي: ١١ – ١٢.

[١٦]حاشية العدوي على شرح شذور الذهب: ١ / ٣١.

[١٧]حاشية العدوي على شرح شذور الذهب: ١ / ٣٢.

[١٨]التفسير الكبير: ١ / ٤٢، وج٢ / ٤٢، وينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: ١ / ٦٨١.

[١٩]التفسير الكبير: ١ / ٤٢.

[٢٠]التفسير الكبير: ٢ / ٤٢.

[٢١]حاشية الخضري على ابن عقيل: ١ / ٤٣ – ٤٤.

[٢٢]حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢ / ١٤٧.

[٢٣]الحجة للقراء السبعة: ١ / ١٧٥.

[٢٤]الحجة للقراء السبعة: ١ / ١٧٥.

[٢٥]ينظر: حاشية السيالكوتي على حاشية عبد الغفور على الجامي: ٤٦٥.

[٢٦]قال السيد الشريف معلقًا: ((أي: استهجن كون الجملة الاسمية شرطه؛ لأن الشرطية يكون فعلا))، حاشية السيد الشريف الجرجاني على شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٧٥.

[٢٧]شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٣٧٥.

[٢٨]الكشاف: ٤١، وينظر: حاشية الشهاب: ١ / ٤١٥.

[٢٩]تفسير البيضاوي: ١ / ٤١٣ – ٤١٦، وينظر: تفسير أبي السعود: ١ / ٣٦.

[٣٠]التحرير والتنوير: ١ / ٢٥٠.

[٣١]حاشية الشهاب: ١ / ٤١٦، وينظر: روح المعاني: ١ / ١٣٠ – ١٣١.

[٣٢]حاشية الشهاب: ١ / ٤١٤.

[٣٣]ينظر: حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ١ / ١١٢، وحاشية الشهاب: ١ / ٤١٧.

[٣٤]ينظر: حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ١ / ١١٢.

[٣٥]تفسير البيضاوي: ١ / ٤١٦ – ٤١٧.

[٣٦]حاشية شيخ زادة على البيضاوي: ١ / ١١٢.

[٣٧]التفسير الكبير: ٢ / ٤٢ – ٤٣، وينظر: حاشية الشهاب: ١ / ٤١٧.

[٣٨]ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩ / ٣٨، روح المعاني: ١١ / ٣٣ – ٣٤.

[٣٩]روح المعاني: ١١ / ٣٣.

[٤٠]حاشية زادة على البيضاوي: ٣ / ٥٤٧.

[٤١]نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: ٥ / ٦١٦.

[٤٢]الكليات: ١ / ٦٨١.

[٤٣]التحرير والتنوير: ٢١ / ٧٨ – ٧٩.

(٤٤)إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٣٢٩.

(٤٥)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢ / ٤٩٨ – ٤٩٩، وينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٣٠٤.

(٤٦)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦ / ٤٩٤.

(٤٧)شرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٥٥.

(٤٨)روح المعاني: ٦ / ٤٢٨.

(٤٩)نتائج الفكر في النحو: ٣٣٣.

(٥٠)تفسير البحر المحيط: ٥ / ٣٠٦ – ٣٠٧.

(٥١)التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٧٣.

(٥٢)التبيان في إعراب القرآن: ٢ / ٧٧٣.

(٥٣)الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧ / ١٢٤.

(٥٤)تفسير أبي السعود: ٥ / ٥٧.

(٥٥)المثل السائر: ٢ / ١٢.

(٥٦)التحرير والتنوير: ١ / ١٥٧.

(٥٧)التفسير الكبير: ٣٠ / ١٩.

(٥٨)إعراب القرآن للنحاس: ٢ / ٥٣ – ٥٤.

[٥٩]الأصول في النحو: ٢ / ١١، وينظر: حاشيه الشهاب علي تفسير البيضاوي: ١ / ٢٦٦.

[٦٠]حاشية الخضري على ابن عقيل: ١ / ٤٣ – ٤٤.

[٦١]شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٢٤٢.

[٦٢]التفسير الكبير: ١ / ٤٢.

ABSTRACT

This research discusses the case of the predicating into the verb. The Arabic language scientists agreed unanimously on the forbidding of the predicating into the verb because the verb could be predicated but it could not predicate about itself. However, this unanimity has been infracted by the linguistic use. Actually, there are some of Koran verses, poetical verses, and Arabic proverbs indicated clearly the case of the predicating into the verb. .Therefore, this research discusses this case